الشرق
السبت 15-08-2009 العدد 18087
7

"الهيئة المنظمة" اوضحت اصول علاقتها مع وزارة الاتصالات

أصدرت "الهيئة المنظمة للاتصالات"، امس ، بيانا أوضحت فيه أصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفة القيام به بموجب قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ ، وذلك في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض "تضاربا" في الصلاحيات أو "صراعا" عليها بين الهيئة والوزارة.

وأوضحت الهيئة أن العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة "اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علماً أن الهيئة سبق ان دعت مراراً وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتبارها خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، وأعلنت مراراً دعمها كافة الجهود الساعية إلى تحقيق هذه الغاية.

وأشارت الهيئة إلى عقدي الادارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ وقد تضمنا بنودا تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند ٧-٢-١٠ من عقد الإدارة)، بخاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الامر الذي يحتم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي، بالإضافة إلى مهام الهيئة التنظيمية الأخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها. مما يؤكد على أن الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي، وليس تجاه وزارة الاتصالات كما أشيع اخيرا.

وأخيراً، اكدت الهيئة عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فإن دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بما فيهم الوزارة، يجب أن يكون مكملاً لبعضهم البعض وأن المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"